Syndicat National Indépendant
des Docteurs au Maroc
SNIDM

النقابة الوطنية المستقلة
للدكاترة بالمغرب
ن و م د م

www.snidm.org

الرباط، في 30 أكتوبر 2011

بـــلاغ / بيـــان

إذا كانت علاقة الدولة بمواطنيها هي علاقة سياسية وقانونية تقوم على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، بحيث تكون الجدارة والكفاءة هي الأساس في التمتع بالحقوق والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة، التي تقدمها هيئات الدولة، فإن مبدأ المواطنة يشكل القلب النابض لمفهوم الديمقراطية، والتي تفرض تمتع المواطنين "بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافئ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة" (تصدير الدستور الجديد).

وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين مبدأ المواطنة وفكرة تكافئ الفرص والمساواة، ونبذ كل أشكال التمييز بين الأفراد والجماعات من ناحية، وكذلك ارتباط هذا المبدأ بالنظام الديمقراطي من ناحية أخرى، يشكل مدخلا أساسيا للحقوق المدنية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هنا فإن المواطنة بصفتها "حقوق وواجبات" تظل مواطنة ناقصة وغير مكتملة على اعتبار أن الواجبات تقوم بها الطبقات المسيطر عليها تحت طائلة سلطة القهر والإكراه، وفرض أمر الواقع تحت بند التعسف في استعمال الحق من طرف المالكين للسلطة، من خلال استعمال الشطط في تدبير الشأن العام.

ومن منطلق وطنيتنا العارمة وحبنا لبلدنا، واعتزازنا بالانتماء إلى هذا الشعب الأبي، فإن رغبتنا الملحة والجامحة، نحن، الدكاترة العاملين بالوظيفة العمومية، والجماعات المحلية، والمؤسسات العامة، المنضوون تحت لواء النقابة الوطنية المستقلة للدكاترة بالمغرب، في المشاركة الفعالة والمنتجة والمساهمة في إشعاع يفرض أن توكل لنا مهام من صلب تكويناتنا المعرفية والعلمية والمرتبطة أساسا بالبحث العلم. ولعل من أهم ما يميز شهادة الدكتوراه عن باقي الشواهد والدبلومات أنها تتوج بعدد من الإصدارات و البحوث العلمية المعترف بها دوليا ووطنيا.

إننا، في النقابة الوطنية المستقلة للدكاترة بالمغرب، نعتقد أن تعطيل الطاقات الوطنية وجعلها في وضع سيكولوجي ووجودي غير قادرة على العطاء والمشاركة الفعالة في مسيرة شعبنا، بهدف إخضاعها لأمر الواقع وتكريس الزبونية والمحسوبية وتوطين اقتصاد الريع، إجرام حقيقي في حق بلدنا، ونحمل في ذلك المسؤولية لكل "الكيانات" ذات الطابع السياسي والنقابي، ولاسيما أولائك الذين يقومون بتدبير الشأن العام من خلال مشاركتهم في الحكومة.

وبالنظر إلى المطلب الرئيسي للدكاترة العاملين بالإدارات العمومية، ومنذ ما ينيف عن 15 سنة والذي تعاقبت عليه أربع حكومات، وفي كل مرة يتم إقباره وإقحامه في حسابات سياسوية ضيقة، في المطالبة بإسناد مهام البحث العلمي والتقييم والخبرة وإعداد الدراسات والتكوين والتأطير، في انسجام تام بطبيعة تكوين الدكتور بدل قيامه بمهام ثانوية لا ترقى إلى تطلعات المجتمع منه، على اعتبار أن تكوينه تم على حساب دافعي الضرائب والشعب المغربي.

إننا في النقابة، نستنكر ونندد بإسناد المهام السالفة الذكر إلى إطارات وفئات سوسيومهنية، لا تدخل أصلا في تخصصاتها، ويتم إقصاء المؤهلين الحقيقيين نظرا لطبيعة تكويناتهم التي تبوؤهم للقيام بها أكثر من غيرهم.

إن الإقصاء والتهميش والتبخيس والتمييز في حقنا كدكاترة،يجعلنا أمام حقيقة مفادها أن الكيانات السياسية والحكومة تنظر لنا كمجرد بطاقات انتخابية، لنزكيهم في كل استحقاقات انتخابية، ولنعيد إنتاج نفس الأشخاص أو أمثالهم ليمارسوا علينا نفس الإقصاء.

ومن هذا المنظور، وتلبية لدعوة القواعد، ونظرا لتعنت الحكومة، وتكرار نفس الممارسات الحكومية، فإن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية المستقلة للدكاترة بالمغرب، يهيب بجميع دكاترة المغرب أينما كانوا إلى تحمل مسؤوليتهم من أجل رد الاعتبار للدكتوراه، ويدعو إلى تنظيم إضراب يوم الخميس 3 نوفمبر 2011 مع تنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة الاقتصاد والمالية على الساعة العاشرة والنصف صباحا. وابتداءاً من الساعة الثانية والنصف، سيتم عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني للنظر واتخاذ القرارات في النقط التالية:

- دراسة موقف الحكومة من ملف الدكاترة؛
- النظر في الإضراب المزمع القيام به يوم الاقتراع الوطني، 2011/11/25؛
- طريقة التعبئة وتصريف القرارات التي سيتم اتخاذها على المستوى الإعلامي، والحكومي، والجامعات (أساتذة، موظفون وطلبة)، والمنظمات الوطنية والدولية والفئات الشعبية.

" ما ضاع حق وراءه مناضلة ومناضل "

عاشت النقابة الوطنية المستقلة للدكاترة بالمغرب – إطارا ديمقراطيا موحدا ومستقلا...

عن المكتب التنفيذي

النقابة الوطنية المستقلة للدكاترة بالمغرب